

دراسة تحليلية إحصائية لدور المراجعة الخارجية في تحقيق الجودة الشاملة
في منظمات الأعمال

د. عفرء الفاضل محمد عثمان
باحث جامعة أمدرمان الاسلامية

د. معتر يوسف أحمد أبو عاقلة
بترولند - المملكة العربية السعودية

تاريخ استلام البحث: 2021/04/01

تاريخ قبول البحث: 2021/05/24

نشر البحث في العدد الرابع عشر: كانون اول / ديسمبر 2021

رمز التصنيف ديوي / النسخة الالكتروني (Online) 2522-64X/519.8

رمز التصنيف ديوي / النسخة الورقية (Print) 2519-948X/519.8

دراسة تحليلية إحصائية لدور المراجعة الخارجية في تحقيق الجودة الشاملة

في منظمات الأعمال

د. عفراء الفاضل محمد عثمان
باحث جامعة أمدرمان الاسلامية

د. معتر يوسف أحمد أبو عاقلة
بترونجد - المملكة العربية السعودية

المستخلص

هدفت هذه الدراسة الى دراسة وتحليل العلاقة بين المراجعة الخارجية والجودة الشاملة وكيفية تحقيقها في منظمات الأعمال، عبر دراسة تحليلية إحصائية تتم بصورة علمية دقيقة، وكذلك توضيح مفهوم وأهمية وأهداف وإجراءات المراجعة الخارجية، والوقوف على مفهوم وأهمية وكيفية تحقيق الجودة الشاملة، وتبرز أهمية الدراسة في إضفاء جانب نظري لموضوع البحث وهو الربط بين موضوع المراجعة الخارجية وهو موضوع محاسبي والجودة الشاملة وهو موضوع اقتصادي، وتمثلت مشكلة الدراسة في معرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه المراجعة الخارجية في الواقع العملي لبيئة الممارسة المهنية للمراجعة وأثره في المساعدة على تحقيق الجودة الشاملة في منظمات الأعمال، ويتم ذلك من خلال الإجابة على التساؤل هل لاستخدام المراجعة الخارجية دور في تحقيق الجودة الشاملة في منظمات الاعمال، وهل لاستخدام المراجعة الخارجية بكل أنواعها دور في اكتشاف المعوقات التي تواجه تحقيق الجودة الشاملة في منظمات الأعمال.

الكلمات مفتاحية: المراجعة الخارجية - أنواع المراجعة - الجودة الشاملة - منظمات الأعمال.

A statistical analysis study of the role of external audit in achieving total quality in business organizations

**Dr. Mutaz Yousif Abu agla
Petro Najed
Kingdom Saudi Arabia**

**Dr. Afra Al-Fadil Mohamad
Osman
Omdurman Islamic University**

Abstract:

This study aimed at studying and analyzing the relationship between external review and total quality and how to achieve it in business organizations, through a statistical analysis study that is carried out in an accurate scientific manner, as well as clarifying the concept, importance, objectives and procedures of the external review, and standing on the concept, importance and how to achieve total quality, and highlights the importance of the study in imparting A theoretical aspect of the research topic, which is the link between the topic of external audit, which is an accounting topic, and the overall quality, which is an economic issue. The problem of the study was to know the role that the external audit can play in the practical reality of the professional practice environment of the audit and its impact in helping to achieve comprehensive quality in business organizations. This is by answering the question: Does the use of external audit have a role in achieving total quality in business organizations, and does the use of external auditing of all kinds have a role in discovering the obstacles facing the achievement of total quality in business organizations.

Key words: external audit - types of audit - business organizations.

مقدمة

نجد أن مهنة المراجعة في الوقت الحاضر عرفت مجموعة من المشكلات المعاصرة التي ترجع الى التغيرات والتطورات الاقتصادية وكذلك التطورات والتغيرات في أساليب الإدارة والتي تؤثر بشكل أساسي على نوعية الخدمات التي يجب أن تقديمها مهنة المراجعة الداخلية كانت أم الخارجية، ويمثل التغير المفروض على هذه المهنة لمواكبة احتياجات المجتمع نوعاً من التحدي لكل الباحثين في هذا المجال والممارسين للمهنة، باعتبار أن هذه المشكلات تواجههم أثناء ممارستهم لأعمالهم مما يتطلب حلولاً لأي عملية وأسساً علمية لمواجهتها، وأضحت منظمات الأعمال مطالبة بتقديم المعلومات الملائمة حول إسهامها لتحقيق الجودة الشاملة.

مشكلة الدراسة

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه المراجعة الخارجية في الواقع العملي لبيئة الممارسة المهنية للمراجعة وأثره في المساعدة على تحقيق الجودة الشاملة في منظمات الأعمال ويتم ذلك من خلال الاجابة على التساؤلات التالية:

- 1- هل لاستخدام المراجعة الخارجية دور في تحقيق الجودة الشاملة في منظمات الاعمال.
- 2- هل لاستخدام المراجعة الخارجية بكل أنواعها دور في اكتشاف المعوقات التي تواجه تحقيق الجودة الشاملة في منظمات الأعمال.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

- 1- الوقوف على مفهوم وأهمية وأهداف وإجراءات المراجعة الخارجية.
3. الوقوف على مفهوم وأهمية وكيفية تحقيق الجودة الشاملة.
4. دراسة وتحليل العلاقة بين المراجعة الخارجية والجودة الشاملة وكيفية تحقيقها.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوعها وتمثل أهمية البحث في الاعتبارات التالية:

- 1- الأهمية العلمية، تتمثل الأهمية العلمية في الآتي:
 - أ. إضفاء جانب نظري لموضوع البحث وهو الربط بين موضوع المراجعة الخارجية وهو موضوع محاسبي والجودة الشاملة وهو موضوع اقتصادي.
 - ب. بالرغم من وجود الدراسات التي تناولت دور المراجعة الخارجية في تحقيق الجودة الشاملة في منظمات الأعمال إلا أنه مازالت الحاجة قائمة لمزيد من الدراسات في هذا المجال، وعليه يتوقع أن تشكل هذه الدراسة إضافة في هذا المجال،
- 2- الأهمية العملية فيتوقع أن تكون هذه الدراسة وما توصل اليه من نتائج مفيدة بالنسبة لمتخذي القرار في منظمات الأعمال.

فروض الدراسة

تسعى الدراسة إلى اختبار صحة الفرضيات الآتية:

- 1- توجد علاقة بين تطبيق المراجعة الخارجية وتحقيق الجودة الشاملة في منظمات الأعمال.
- 2- توجد علاقة بين إدراك المراجعين الخارجيين لأهمية الجودة الشاملة في منظمات الأعمال وبين تحقيقها.
- 3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير المؤهل العلمي.
- 4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير العمر.

منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي الذي يتناسب وطبيعة الدراسة، حيث تم استخدام استبانة لجمع البيانات الأولية. أما المصادر الثانوية تمثلت في والكتب العلمية المتخصصة والدوريات والبحوث العلمية.

الدراسات السابقة

دراسة الشمري: (2010م):

تمثلت مشكلة الدراسة في كيف يسهم التنظيم الداخلي لمكاتب المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات، وهدفت الدراسة الى تحقيق هدف عام وهو بيان دور مهنة المراجعة في تفعيل حوكمة الشركة في المملكة العربية السعودية، وتوصلت الدراسة الى أنه توجد علاقة تبادلية بين مقومات المراجعة الخارجية وكل من هذه المقومات يدعم الاطراف الاخرى مما تنعكس ايجاباً على حوكمة الشركة.

دراسة خوجلي: (2012): تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مدى التزام منظمات الاعمال بالمسئولية الاجتماعية لتحقيق الجودة الشاملة وهدفت الدراسة الى تحديد دور ومساهمة الجهات المنظمة لمهنة المراجعة في اهمية التزام منظمات الاعمال تجاه البيئة والمجتمع، وتوصلت الدراسة الى ان منظمات الاعمال تساهم في حل المشاكل الاجتماعية والبيئية وتهتم بمواردها البشرية وتحسن منتجاتها.

دراسة صالح: (2017): تمثلت مشكلة الدراسة في آثار محددات جودة المراجعة الخارجية على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار، وهدفت الدراسة الى معرفة مفهوم جودة المراجعة الخارجية ووسائل تحسينها، وتوصلت الدراسة الى أن اهتمام مكاتب المراجعة بمحددات جودة المراجعة الخارجية يحسن كفاءة المعلومات المحاسبية ويجعل منها أداة فعالة لترشيد القرارات الاستثمارية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: نجد أن الدراسة الحالية هي دراسة نظرية وعلمية تحليلية إحصائية وهذا يميزها ويجعل نتائجها دقيقة، بينما الدراسات السابقة دراسات نظرية فقط.

الإطار النظري للدراسة

تُعرف عملية المراجعة على أنها عملية تجميع الأدلة من المعلومات بما يؤدي الى تحديد درجة العلاقة بين المؤسسات والمقاييس المحددة لها من قبل ويجب إتمام عملية المراجعة بواسطة شخص مستقل. (الصبان، 2001م، ص6)، وعرفت أيضاً على أنها تطوير منهجي مستقل موثق تسمح بالحصول على براهين وتقدير طريقة الأهداف لتحديد معايير قياسها. (طواهر، 2003م، ص9)، وكذلك تعرف بأنها عملية فحص لمجموعة من المعلومات تقوم على الاستقصاء بهدف التحقق من سلامة وصلاحية القوائم المالية وفقاً لمجموعة من المعايير الموضوعية وتوصل تلك النتائج إلى الأهداف المعنية وتتم هذه العملية بواسطة شخص مستقل يمكنه إعطاء رأيه بشكل محايد (القباني، 2007م، ص13).

وتهدف عملية المراجعة الخارجية للتأكد من أن كل عناصر الأصول هي ملك للمؤسسة، والخصوم هي التزام عليها، وكذلك تتحقق من إثبات صحة المعلومات الواردة في القوائم المالية من خلال الجرد الفعلي والمادي، وأيضاً يتم التأكد من صحة البيانات المثبتة بالدفاتر والسجلات المحاسبية من جهة، ومن جهة أخرى العمل على تجهيز هذه البيانات بشكل يسمح بتوفير معلومات شاملة عن الوضعية الحقيقية، وكذلك تهدف لتقييم الأحداث المحاسبية وفق للطرق المحاسبية المعمول بها، والحصول على معلومات ذات مصداقية عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال عرضها والإفصاح عنها وإبداء رأي فني محايد حول مدى تعبير القوائم المالية الختامية للمؤسسة عن المركز المالي الحقيقي له، وأيضاً التقرير حول المشاهدة المرتبطة بالواقع الفعلي للمؤسسة والمؤثرة على درجة مصداقية عناصر القوائم المالية المفحوصة والمعلن عنها. (أمين، 1980م، ص15). بالإضافة الى هذه الأهداف هناك أهداف أخرى تظهر نتيجة التحول الذي يطرأ على أهداف المؤسسة بصورة عامة.

وتلعب المراجعة الخارجية دوراً مهماً في الأوساط المالية والأوساط الحكومية وفي الاقتصاد وذلك من خلال مدخلاتها الأولى المختلفة بحسب المعلومات بمختلف أنواعها وحسب طبيعة ومجال المراجعة. وهنالك من يعتبر أن أهمية المراجعة الخارجية تكمن في كونها وسيلة لتحقيق خدمة لعدة طوائف تستخدم خلالها القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات التي ترتقي بالمؤسسات. (التميمي، 2004م، ص20).

وتأخذ المراجعة عدة معايير ومعاني وذلك حسب الأدوار التي تلعبها داخل المؤسسة لهذا وردت لها عدة تقسيمات لتحقيق حاجة المجموعات الطالبة لتميرها، فالحاجة لنوع معين تنبثق من الحاجة لفحص بند معين داخل المؤسسة وينسجم مع طبيعة هذا النوع فهناك أنواع مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمراجعة المالية وتسمى بالأنواع المتداخلة أهمها المراجعة الإلزامية، والمراجعة الاختبارية، والمراجعة الكاملة، والمراجعة الشاملة، والمراجعة النهائية، والمراجعة المستمرة، والمراجعة الداخلية والخارجية. (خباطة، 1996م، ص33).

وتمثل الفروض في أي مجال معرفة نقطة بداية لأي تفكير منظم، بهدف التوصل إلى نتائج تساهم في وضع إطار عام للنظرية التي تحكم هذا المجال، ومن ثم فإن إيجاد فروض للمراجعة الخارجية ضرورية لحل مشاكل المراجعة والتوصل إلى نتائج تساعد في إيجاد نظرية شاملة لها. (الصحن، 2004م، ص27). وفروض المراجعة الخارجية تتمثل في قابلية البيانات المالية للفحص، فمن الملاحظ أن هذا الفرض

مرتبط بوجود مهنة المراجعة، فإن لم تكن البيانات والقوائم المالية قابلة فلا مبرر لوجود هذه المهنة، وينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية وتشمل هذه المعايير، الملائمة وذلك يعني ضرورة ملائمة المعلومات المحاسبية للاحتياجات المستخدمين المحتملين وارتباطها بالأحداث التي تعبر عنها. وكذلك القابلية للفحص، ومعني ذلك أنه إذا قام شخصان أو أكثر بفحص المعلومات نفسها فإنهما لا بد من أن يضاف إلى المقاييس أو النتائج نفسها التي يجب التوصل إليها. وكذلك من الفروض البعد عن التحيز، أي تسجيل الحقائق بطريقة عادلة وموضوعية. وكذلك القابلية للقياس الكمي، وهي خاصية يجب أن تتحلّى بها المعلومات وأن تكون أكثر فائدة من خلال عمليات حسابية.

فبالتالي ينبغي عدم وجود تعارض حتمي بين المراجع والمؤسسة، إذ أنه من الواضح وجود تبادل للمنفعة بين إدارة المؤسسة والمراجع الخارجي، فالإدارة تعتمد في اتخاذ معظم قراراتها على المعلومات المالية التي ترتبط برأي المراجع الخارجي، وذلك لغرض تقديم المؤسسة ومن ثم فهي تستفيد من المعلومات التي تم مراجعتها. وكذلك لا بد من خلو القوائم المالية من أي أخطاء غير عادية، ويثير هذا الفرض نقطة هامة، وهي مسؤولية المراجع الخارجي في اكتشاف الأخطاء، ولذلك يتطلب من المراجع الخارجي عند إعداد برنامج المراجعة أن يوسع من اختباره وأن يتقضى وراء كل شيء بالرغم من عدم وجود ما يؤكد انه سوف يكتشف كل هذه الأخطاء. وبالتالي لا بد من وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الأخطاء: ويعني هذا الفرض والذي ورد فيه لفظ احتمال أي بوجود نظام سليم للرقابة الداخلية يكون من الصعوبة احتمال حدوث الأخطاء ولكن لا يستبعد إمكانية حدوثها، فالأخطاء ما زالت ممكنة الحدوث رغم سلامة أنظمة الرقابة الداخلية المتبعة، وبالتالي على المراجع الخارجي أن يكتشف الأخطاء أن وجدت، وإن التطبيق السليم للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يؤدي إلى سلامة تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج الأعمال، ويعني هذا الفرض أن المراجعين يسترشدون بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها كمؤشر للحكم على سلامة القوائم المالية.

ونجد أن إجراءات المراجعة هي "الخطوات التي يجب أن يتبعها المراجع في تنفيذ عملية المراجعة في كل مرحلة من مراحل الأداء، والأساليب في مجال المراجعة تمثل مجموعة من الوسائل المتعارف عليها في مجال المهنة والتي تكفل القيام بعملية الفحص والتقرير بما يمكن المراجع من إبداء رأيه في نتائج الأحداث التي تمت في المؤسسة، كذلك يجب مراعاة أن تكون الإجراءات أو الأسلوب متماشياً مع المعايير المتعارف عليها في المهنة. (توماس، 2006م، ص43). ولكي يتمكن المراجع من إعطاء الرأي الفني المحايد عند قيامه بعملية المراجعة، يتطلب منه إتباع منهجية معينة، أثناء قيامه بواجبه وكل عملية مراجعة تتطلب ثلاث خطوات رئيسية، خطوة التخطيط الأولي وتقسّم هذه الخطوة بدورها إلى ثلاث مراحل، مرحلة الدراسة الأولية للمؤسسة، قد يظن البعض أنه بإمكان المراجع فحص حسابات المؤسسة مباشرة والحكم عليها، وهذا لا يكون إلا بأخذ نظرة أو فكرة شاملة عن المؤسسة موضوع المراجعة حتى يتسنى له فهم طريقة سير العمل داخلها، وطبيعة

نشاطها، كما عليه القيام بالأعمال الأولية المتمثلة في الاعتماد على المعلومات ذات الطابع النظامي أو القوانين المطبقة في المؤسسة لمعرفة خصائصها، وقد حدد البعض خمسة جوانب تمثل الدارسة الشاملة لمؤسسة التي يقوم بها المراجع، وهي التعرف على طبيعة نشاط المؤسسة وخصائصها، والدارسة العميقة للقانون الأساسي للمؤسسة ومختلف العقود، والتعرف على طبيعة كل من التنظيم الإداري والمحاسبي، والاطلاع على القوائم المالية للسنوات السابقة. كما يقوم المراجع بالاطلاع على نظام الرقابة الداخلية، هذا النظام الشامل يتكون من أنظمة جزئية خاصة ومختلف العمليات التي تقوم بها المنظمة. (غمام ودحمون، 2015م، ص18)

وتعتبر خطوة إعداد تقرير المراجعة بالنتائج خلاصة مهمة المراجع الخارجي، وهي آخر خطوة في منهجية المراجعة، كما يعتبر تقرير المراجعة بمثابة مستخلص للمراجع لذا يجب أن يحتوي على مجموعة من التوصيات والملاحظات الموضوعية كما يتطلب أن يكون ذا جودة مقبولة، لأن هذا التقرير يوضح فيه رأيه الفني حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية للمؤسسة عن المركز المالي الحقيقي له، وتسمى الخطوات التي تم ذكرها مسبقاً بالمسلك العام للمراجعة أو المنهجية التي يتبعها المراجع عند القيام بعمله. (صديقي، 2004م، ص175).

مفهوم الجودة الشاملة

تعني الجودة البحث عن الجودة في أي مكان من العمل بدءاً بالتعرف على حاجات المستهلك وانتهاءً بتقييم ما إذا كان المستهلك راضياً عن المنتج أو الخدمة المقدمة له. (مؤيد، 2004، ص318)، كما أنها تعني الجودة كلاً من جودة المنتج والخدمة وجودة طريقة الاداء وجودة المعلومات وجودة العملية الانتاجية. (المنصوري وآخرون، 2007، ص17)، كما تعرف الجودة الشاملة بأنها تعزيز لجميع نشاطات المنظمة، حيث يبدأ الالتزام الكلي للجودة من القمة متمثلة في شخص المدير العام أو مجلس الإدارة ثم يمتد الى القاعدة حتى يشمل كامل المنظمة، وبذلك فهي تغطي كل قسم وكل نشاط لضمان أن كل العمل ينجز وفقاً للهدف المبدئي لتحسين الجودة. (Ansel, 1993, p22)

أهمية الجودة الشاملة

تنبع أهمية الجودة الشاملة من اعتبار المنظمة نظام متكامل لا يقبل التجزئة لأنها تعمل ككل، ومن هنا ظهرت الشمولية في الجودة، وأن كل فرد في النظام يعد مسؤولاً وقادراً على الالتزام بمتطلبات الجودة الشاملة. وتشدد الجودة الشاملة على الرضا التام للأطراف الذين تقدم لهم الخدمة أو المنتج، إن مستوى الانجاز أو التميز في الجودة الشاملة لا يحدده المنتج أو مقدم الخدمة إنما يحدده المستفيدين من الخدمة.

إن الجودة الشاملة عملية مزج ما بين الافراد والتسهيلات والمعدات والافكار لتقديم منتجات (سلع وخدمات) بما يلائم توقعات الافراد. (خوجلي، 2012، ص307).

الدراسة العملية: عرض وتحليل نتائج الدراسة:

المعالجة الإحصائية:

مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في المجال المالي والمحاسبي وغيرهم من الكفاءات العلمية المؤهلة، حيث تم أخذ عينه منهم. قام الباحثان بإعداد قائمة استقصاء لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، يتكون من جزئين الأول المتغيرات الديمغرافية والجزء الثاني يتكون من مجموعة من الأسئلة تشمل مجموعة من المتغيرات، هذا وقد تم تمثيل كل متغير من المتغيرات التي تم تحديدها بخمسة خيارات إجابة (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة).

إدخال البيانات في البرنامج الإحصائي (SPSS):

بعد قيام الباحثان بجمع البيانات تم إدخالها في برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) إصدار (20)، وذلك بإعطاء وزن لكل إجابة مثل (أوافق بشدة = 5، أوافق = 4، محايد = 3، لا أوافق = 2، لا أوافق بشدة = 1)، وكذلك بالنسبة للبيانات الأولية فقد أعطيت كل إجابة وزناً مناسباً لها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام الأساليب الإحصائية بغرض التحقق من أهداف الدراسة، والإجابة على التساؤلات التي وضعها الباحثان، والأساليب الإحصائية تتمثل في:

1. الإحصاءات الوصفية المتمثلة في النسب، والتكرارات، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لوصف متغيرات الدراسة.
2. معامل ارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة.
3. اختبار تحليل التباين الأحادي (One-way-anova) للفروق بين مجموعات المتغيرات الديموغرافية (المؤهل العلمي، الدرجة الوظيفية، الوظيفة الادارية، الكلية، عدد سنوات الخبرة في العمل).

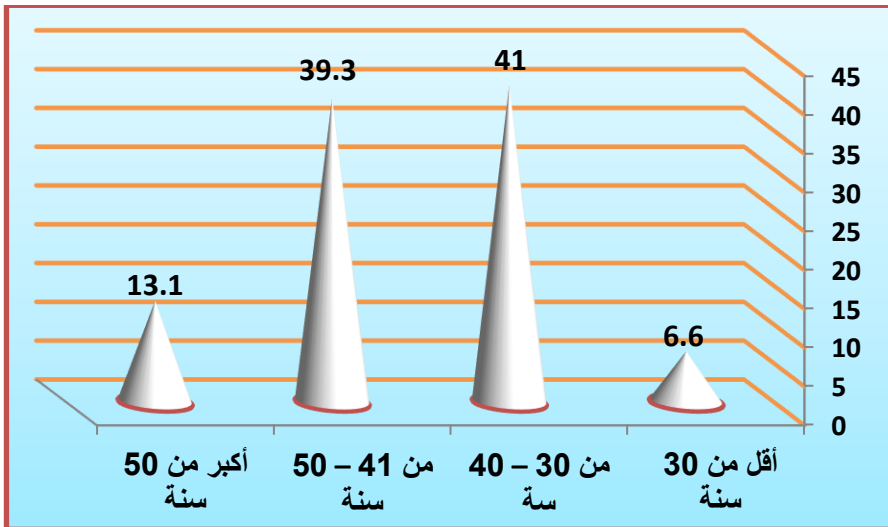
أولاً: المتغيرات الأولية: يتم فيها توضيح المعلومات الأولية لأفراد العينة الذين استجابوا لأسئلة الاستبانة، ويهدف الباحث من تحليل البيانات الأساسية معرفة مدى تمثيل أفراد عينة الدراسة لمجتمع الدراسة، ومن ثم يقدم الباحث إحصاءاً وصفياً للبيانات الأساسية. وقد قام الباحث بتلخيص البيانات في جداول وأشكال بيانية، والتي توضح قيم كل متغير لتوضيح أهم المميزات الأساسية للعينة في شكل أرقام ونسب مئوية، والإحصاء الوصفي يعكس الأهمية النسبية لعبارات الدراسة. ويتم حساب النسب والتكرارات للمتغيرات الديموغرافية كالآتي:

جدول رقم (1) متغير العمر

النسبة %	التكرار	العمر
6,6%	4	أقل من 30 سنة
41,0%	25	من 30 - 40 سنة
39,3%	24	من 41 - 50 سنة
13,1%	8	أكبر من 50 سنة
100,0%	61	الإجمالي

المصدر: الإعداد الباحثان من الاستبيان 2021م

جدول رقم (1) أعلاه عبارة عن النسب والتكرارات لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر، فنجد أن الفئة الأكبر أعمارهم تتوزع داخل الفئة العمرية (30 - 40 سنة)، والذين بلغ عددهم (25) شخص بنسبة (41,0%)، تليها الفئة العمرية (41 - 50 سنة)، وبلغ عددهم (24) شخص بنسبة (39,3%)، وتليها الفئة العمرية (أكبر من 50 سنة)، وبلغ عددهم (8) أشخاص بنسبة (13,1%)، وأخيراً الفئة العمرية (أقل من 30 سنة)، وبلغ عددهم (4) بنسبة (6,6%)، ويلاحظ أن العينة محل الدراسة تضم فئات عمرية مختلفة.



المصدر: الإعداد من الاستبيان 2021م

شكل بياني رقم (1) توضيح النسب لمتغير العمر

جدول رقم (2) التخصص العلمي

النسبة %	التكرار	التخصص العلمي
60,7%	37	محاسبة مالية
13,1%	8	اقتصاد
6,6%	4	إدارة أعمال
3,3%	2	محاسبة تكاليف
16,4%	10	أخرى
100,0%	61	الإجمالي

المصدر: الإعداد من الاستبيان 2021م

جدول رقم (2) أعلاه عبارة عن النسب والتكرارات لتوزيع أفراد عينة الدراسة على حسب متغير (التخصص العلمي)، فالغالبية من أفراد العينة تخصصاتهم المالية، ونجد أن تخصص محاسبة مالية عددهم (37) بنسبة (60,7%) ونجد أن تخصص اقتصاد عددهم (8) بنسبة (13,1%)، وتخصص إدارة أعمال وعددهم (4) بنسبة (6,6%)، وأخيراً التخصص من غير التخصصات المالية وعددهم (10) بنسبة (16,4%). وعليه مما سبق يمكننا القول بأن عينة الدراسة من العينات التي تضم مجموعة من التخصصات المالية، وهو المجال الذي تدور حول الدراسة وبالتالي هذا سوف يؤدي للحصول على نتائج أكثر دقة وموضوعية تساعد كثيرًا في تحقيق أهداف الدراسة.

جدول رقم (3) المؤهل العلمي

النسبة %	التكرار	المؤهل العلمي
26,2%	16	بكالوريوس
49,0%	30	ماجستير
25,8%	15	دكتوراه
100,0%	61	الإجمالي

المصدر: الإعداد من الاستبيان 2021م

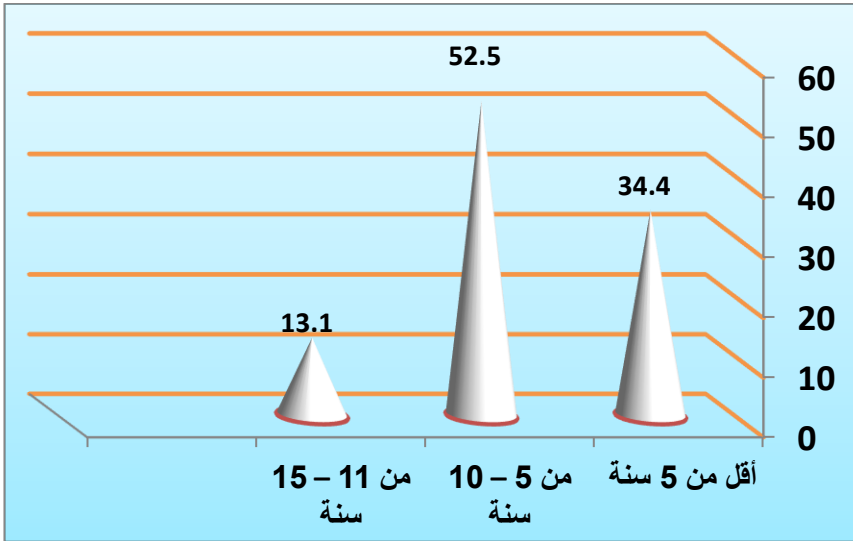
جدول رقم (3) أعلاه عبارة عن النسب والتكرارات لتوزيع أفراد عينة الدراسة على حسب متغير (المؤهل العلمي)، فنجد أن أكبر مؤهل في العينة ماجستير عددهم (30) بنسبة (49,0%)، يليهم مؤهل بكالوريوس وعددهم (16) بنسبة (26,2%)، وأخيراً مؤهل دكتوراه وعددهم (15) بنسبة (25,8%) ويلاحظ أن غالبية أفراد العينة مؤهلهم دراسات عليا (ماجستير ودكتوراه) وعددهم (45)، وعليه مما سبق يمكننا القول بأن عينة الدراسة من العينات المؤهلة علميًا وبالتالي سوف يؤدي ذلك للحصول على نتائج دقيقة وموضوعية حول موضوع الدراسة تساعد كثيرًا في تحقيق أهداف الدراسة.

جدول رقم (4) عدد سنوات الخبرة

النسبة %	التكرار	عدد سنوات الخبرة
34,4%	21	أقل من 5 سنة
52,5%	32	من 5 - 10 سنة
13,1%	8	من 11 - 15 سنة
100,0%	61	الإجمالي

المصدر: الإعداد من الاستبيان 2021 م

جدول رقم (4) أعلاه عبارة عن النسب والتكرارات لتوزيع أفراد عينة الدراسة على حسب متغير (عدد سنوات الخبرة)، فنجد أن عدد سنوات الخبرة (من 5 - 10 سنة) و(من 11-15 سنة) عددهم 40 شخص من أفراد عينة الدراسة بنسبه (65,6%) وهي نسبة كبيرة مقارنة بالخبرة من أقل من خمسة سنة والتي نالت نسبة (34,4%) فقط، وعليه فهذا مؤشر جيد يساعد كثيراً للحصول على نتائج دقيقة وموضوعية حول موضوع الدراسة وتساعد في تحقيق أهداف الدراسة.



المصدر: الإعداد من الاستبيان 2021 م

شكل بياني رقم (2) توضيح النسب لمتغير عدد سنوات الخبرة

جدول رقم (6) أوزان الإجابات

الإجابة	الوزن	قيمة المتوسط المرجح
لا أوافق بشدة	1	1 الى 1,79
لا أوافق	2	1,80 الى 2,59
محايد	3	2,60 الى 3,39
أوافق	4	3,40 الى 4,19
أوافق بشدة	5	4,20 الى 5

تم حساب المتوسطات الحسابية المرجحة لكل عبارة من عبارات أداة الدراسة ومقارنتها مع المدى الموجود في جدول (6) أعلاه، والتي تعطي الإجابة المقابلة للمدى الذي يقع بداخله متوسط العبارة.

جدول رقم (7) أدناه يوضح التوزيع التكراري والإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على محددات المحور الأول: (توجد علاقة بين تطبيق المراجعة الخارجية وتحقيق الجودة الشاملة في منظمات الأعمال).

جدول رقم (7) التوزيع التكراري والإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على محددات المحور الأول

الترتيب	العبارة	خيارات الإجابة					المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة			
1	تحقق المراجعة الخارجية خدمة لعدة طوائف	19	40	1	1	1	4,3	0,57	أوافق
		31,1	65,6	1,6	3,1	1,6			
2	تتمثل فروض المراجعة الخارجية في قابلية البيانات المالية للفحص	25	33	3	0	0	4,49	0,60	أوافق بشدة
		41,0	54,1	4,9	0	0			
3	تسجيل الحقائق بطريقة عادله وموضوعية	23	30	6	1	1	4,19	0,81	أوافق
		37,7	49,2	9,8	1,6	1,6			
4	عدم وجود تعارض حتمي بين المراجع ومنظمة الاعمال	14	23	15	8	1	3,67	1,02	أوافق
		23,0	37,7	13,1	8	1,6			
5	تساهم إجراءات المراجعة الخارجية في تحقيق الجودة الشاملة	27	27	6	0	1	4,29	0,78	أوافق بشدة
		44,3	44,3	9,8	0	1,6			
	المتوسط								أوافق

المصدر: الإعداد من الاستبيان 2021م.

جدول رقم (7) أعلاه يوضح النسب والتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على المحور الأول " توجد علاقة بين تطبيق المراجعة الخارجية وتحقيق الجودة الشاملة في منظمات الأعمال."، فمن خلال المتوسط العام والذي بلغ (4,19) والذي يقابل الإجابة أوافق مما يعني أن أفراد العينة موافقون على عبارات المحور الأول أي أنه توجد علاقة بين تطبيق المراجعة الخارجية وتحقيق الجودة الشاملة في منظمات الأعمال

جدول رقم (8) أدناه يوضح التوزيع التكراري والإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على محددات المحور الثاني: (توجد علاقة بين إدراك المراجعين الخارجيين لأهمية الجودة الشاملة في منظمات الأعمال وبين تحقيقها).

دراسة على

محددات المحور الثاني

درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	خيارات الإجابة					العبارة	الترتيب	
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة			
أوافق	0,76	4,18	0	4	1	36	20	ت	1	تتحقق الجودة الشاملة بتحقيق رضا جميع الأطراف
			0	6,6	1,6	59,0	32,8	%		
أوافق	0,83	4,27	1	3	0	31	26	ت	2	تساهم المراجعة في التأكد من جودة المنتج والخدمة وجودة طريقة الاداء وجودة المعلومات
			1.6	4,9	0	50,8	42,6	%		
أوافق بشدة	0,87	4,32	1	2	4	23	31	ت	3	تتحقق الجودة بتعزيز لجميع نشاطات المنظمة
			1,6	3,3	6,6	37,7	50,8	%		
أوافق	0,91	4,16	1	3	6	26	25	ت	4	يبدأ الالتزام الكلي للجودة من القمة الى القاعدة
			1,6	4,9	9,8	42,6	41,0	%		
أوافق	0,93	4,11	1	3	8	25	24	ت	5	الجودة الشاملة عملية مزج ما بين الافراد والافكار
			1,6	4,9	13,1	41,0	39,3	%		
أوافق بشدة	0,63	4,27	3	0	0	38	20	ت	6	الجودة الشاملة تعتبر المنظمة نظام متكامل لا يقبل التجزئة
			1,6	0	0	62,3	32,8	%		
أوافق بشدة		4,21								المتوسط

المصدر: الإعداد من الاستبيان 2021م.

جدول رقم (8) أعلاه يوضح النسب والتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على المحور الثاني " توجد علاقة بين إدراك المراجعين الخارجيين لأهمية الجودة الشاملة في منظمات الأعمال وبين تحقيقها."، فمن خلال المتوسط العام والذي بلغ (4,21) والذي يقابل الإجابة أوافق بشدة مما يعني أن أفراد العينة موافقون بشدة على عبارات المحور الثاني أي

أن المراجعين الخارجيين يدركون أن هنالك علاقة بين أهمية الجودة الشاملة في منظمات الأعمال وبين تحقيقها.

جدول رقم (9) - تحليل التباين (ANOVA) - المؤهل العلمي

المحاور	مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F)	مستوي الدلالة الإحصائية	الاستنتاج
الأول	بين المجموعات	0,210	2	0,105	0,829	0,441	أكبر من (0,05) غير دالة
	داخل المجموعات	7,334	58	0,126			
	الكلية	7,544	60	-			
الثاني	بين المجموعات	0,78	2	0,095	0,516	0,599	أكبر من (0,05) غير دالة
	داخل المجموعات	4,978	58	0,184			
	الكلية	5,56	60	-			

المصدر: الإعداد من الاستبيان - 2021م

جدول رقم (9) أعلاه عبارة عن الفروق بين متغير المؤهل العلمي لأفراد العينة في محاور أداة الدراسة فوجد من خلال قيم مستويات الدلالة الإحصائية لاختبار (F) المقابلة لكل محور (0,441، 0,599) على التوالي أكبر من (0,05)، مما يعني لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير المؤهل العلمي لأفراد العينة في محاور أداة الدراسة عندي مستوى دلالة إحصائي (0,05).

جدول رقم (10) - تحليل التباين (ANOVA) - العمر

المحاور	مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F)	مستوي الدلالة الإحصائية	الاستنتاج
الأول	بين المجموعات	0,045	3	0,015	0,115	0,951	أكبر من (0,05) غير دالة
	داخل المجموعات	7,334	57	0,132			
	الكلية	7,544	60	-			
الثاني	بين المجموعات	0,085	3	0,028	0,150	0,929	أكبر من (0,05) غير دالة
	داخل المجموعات	10,798	57	0,189			
	الكلية	10,884	60	-			

المصدر: الإعداد من الاستبيان - 2021م

جدول رقم 10 أعلاه عبارة عن الفروق بين متغير العمر لأفراد العينة في محاور أداة الدراسة فوجد من خلال قيم مستويات الدلالة الإحصائية لاختبار (F) المقابلة لكل محور (0,929، 0,951) على التوالي أكبر من (0,05)، مما يعني لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير العمر لأفراد العينة في محاور أداة الدراسة عند مستوى دلالة إحصائي (0,05).

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج، توصلت الدراسة الى النتائج الآتية:

1. أوضحت الدراسة بأن استخدام المراجعين للمراجعة الخارجية له دور فاعل في تحقيق الجودة الشاملة بمنظمات الأعمال.
- 3- أوضحت الدراسة بأن استخدام انواع المراجعة الخارجية له تأثير مباشر على معرفة الوضع العام للمنظمات الاعمال.
- 4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير المؤهل العلمي لأفراد العينة في محاور أداة الدراسة عند مستوي دلالة إحصائي (0,05).
- 5- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير العمر لأفراد العينة في محاور أداة الدراسة عند مستوي دلالة إحصائي (0,05).

ثانياً: التوصيات، في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يقترح الباحثان عدد من التوصيات:

- 1- الاهتمام بالمراجعة الخارجية وأنواعها من أجل الحصول على الجودة الشاملة في منظمات الأعمال.
- 2- المسؤولية في النظام شاملة فيجب على منظمات الأعمال تأهيل كوادرها ليصبح الفرد مسؤولاً وقادراً على الالتزام بمتطلبات الجودة الشاملة.
- 3- على مجلس إدارة المنظمات أن يكون ملتزماً فالالتزام الكلي للجودة يكون من القمة ثم يمتد الى القاعدة حتى يشمل كامل المنظمة، وبذلك فهي تغطي كل قسم وكل نشاط لضمان أن كل العمل ينجز وفقاً للهدف المبدئي لتحسين الجودة.

المراجع

- 1- أبو بكر المبروك المنصوري وآخرون، الاتجاهات الحديثة في إدارة الجودة الشاملة، بنغازي، منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة والاعلام، 2007
- 2- ثناء علي القباني، المراجعة الداخلية، الدار الجامعية، مصر، 2007م.
- 3- هادي التميمي، "مدخل إلى التدقيق"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004م.
- 4- خالد أمين، "التدقيق والرقابة في البنوك"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1980م.
- 5- عبد الوهاب خباطة، "تفتيش الحسابات ومراجعة الميزانيات، مطبعة طريين، سوريا، 1996م.

- 6- عبدالفتاح محمد الصحن، محمد سعيد الصبان وآخرون، أسس المراجعة، الدار الجامعية، مصر، 2004م.
- 7- غمام مراد ودحمون فوزي، أهمية المراجعة البيئية في تطوير الإداء البيئي في المؤسسة الاقتصادية، (الجزائر، جامعة البويرة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015م).
- 8- محمد تهامي طواهر، مسعود صديقي، "المراجعة وتدقيق الحسابات"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003م.
- 9- محمد سمير الصبان، "نظرية المراجعة واليات التطبيق"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001م.
- 10- مسعود صديقي، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم، "الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004م.
- 11- محمد حسين الصديق خوجلي، دور المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الجودة الشاملة، الخرطوم، جامعة السودان، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، العدد الثاني، 2012م.
- 12- مؤيد عبد الحسين الفضل، ود. يوسف حجيم الطائي، إدارة الجودة الشاملة من المنتج الى المستهلك، (عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004م)، ص 318
- 13- وليام توماس، أمرسون هنري، "المراجعة بين النظرية والتطبيق"، ترجمة أحمد حجاج، كمال الدين سعد، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006م.
- 14- Ansel, Tony, Managing for Quality in the Fainancial Services Industry 'Chapman Hall London, 1993.